

المحاضرة الثانية: الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا

1- الفكر الاقتصادي اليوناني القديم (الإغريق):

تعتبر الحضارة اليونانية القديمة أو الأغريقية – وكلاهما مصطلحين مترادفين- من أعرق الحضارة التي عرفتها الإنسانية، وأكثر ما عرف عنها هو ما يرتبط بجانب الفلسفة والشاهد أنه إذا أتت الفلسفة ذكر اليونان وإذا ذكر اليونان أتت الفلسفة. وفي هذا السياق، فإن من أقدم الأفكار الاقتصادية التي سجلها الإنسان -والتي يدخل بعضها في نطاق ما يمكن إعتباره فكر إقتصادي – هي تلك التي جاء بها الفلاسفة اليونانيين. إلا أن الملاحظ هنا، أن اليونانيين تطرقون إلى بحث المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم في سياق إدارة شؤون الدولة و المجتمع، ونادرا ما تناولوا هذه المسائل لغرضها الذاتي، فدراساتهم للمشاكل الاقتصادية هي دراسات تابعة أو مرتبطة بأبحاثهم في الفلسفة والسياسة والأخلاق؛ كما أن مساهماتهم في الإقتصاد تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بمساهماتهم في العلوم الأخرى، وذلك لكون الحضارة اليونانية -وكغيرها من الحضارات القديمة - إتمدت على العبيد للقيام بالأعمال الازمة للإنتاج، وبذلك إرتبط العمل والإنتاج في ذهن اليونانيين بالعبودية، مما ولد عندهم نوع من الإحتقار للنشاط الإقتصادي بصفة عامة، بحيث تبلور لديهم شعور بأن المفكرين يجب أن يتفرغوا للمشاكل السامية المتمثلة في التأملات الفلسفة و النقاشات السياسية، ومن هنا كانت دراساتهم في المشكلات الاقتصادية محدودة جدا مقارنة بأبحاثهم في باقي العلوم الطبيعية والإنسانية .

أول من كتب من علماء اليونان في الإقتصاد هو "الحكيم هسيود" مؤلف كتاب "الأعمال والأيام" ومعظم أفكار هذا الفيلسوف ومبادئه تشبه مبادئ وأفكار المشاركة التي سبق الكلام عنها.

ثم جاء "أفلاطون Platoon أو Plato (428-347 ق.م)" وألّف كتاب "الجمهورية" الشهير . وليس في هذا الكتاب فصول خاصة بالإقتصاد، إنَّما وردت فيه عرضاً عبارات اقتصادية غايتها وُضِعَ الفرد تحت تصرّف الهيئة السائدة (الحاكمة) في كل الشؤون وتُلاشي شخصيته حيال شخصية الحكومة. وكانت غاية أفلاطون من هذا الكتاب هي وصف حياة اجتماعية خيالية تسعى سعياً متواصلًا للسعادة البشرية المطلقة، وهو بذلك أول من ابتدع طريقة الكتابة عن الإيتوبيات فالحال الاقتصادية التي وصفها كانت هي التي يريد تحقيقها في جمهوريته الخيالية.

ثم تلاه "زينوفون Xenophon (484-354 ق.م)". ويعود الفضل له في ظهور مصطلح "الإقتصاد" وذلك من خلال الذي كتبه "الإقتصادي" (The Economist)، وقد ظهرت في هذا الكتاب صفة رجال الأعمال الحقيقية. أم مصطلح "إقتصاد" من الكلمات اليونانية القديمة (oikos) والتي تعني المنزل و (nemein) والتي تعني الإدارة، تُرجمت حرفياً إلى "إدارة الأسرة". أي تدير شؤون المنزل ليس إلا، إذ ان المنزل (Household) كان الوحدة الاقتصادية بدل المشروع (Firm) في الإقتصاد المعاصر. ويمتاز هذا الكتاب ببعض المبادئ الجديدة والتي أصبحت بعد قرون طويلة علمًا لدى فئة كبيرة من الاقتصاديين الفرنسيين، اسمهم الفيزوقراطيون سيأتي الكلام عليهم لاحقا بالتفصيل. من بين أهم تلك المبادئ تفضيل "زينوفون" الزراعة على سائر الفنون، و احترام حق الملكية، كما نادي بتقليل ساعات العمل، بحيث يصبح في وسع أهل المدينة التفرُّغ لبعض الأعمال العقلية والأدبية. و Xenophon هذا هو أول من أوصى بالمتاجرة مع الأمم الأجنبية، وتقوية الصنائع وعقد المعاهدات الدولية.

بعد "زينوفون"، جاء "أرسطو Aristotle (384-322 ق.م)". وهو أول من قال بامتزاج سياسة الحكومة بالحياة الاقتصادية، وسبب وجود هذا الرأي في مؤلفاته هو حال جمهورية أثينا في عهده؛ لأنَّ شئونها الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية ما كانت ليفصل بعضها عن بعض. وكان أرسطو لا يعتبر المال غاية إنما وسيلة لسعادة المجموع. وهو يخالف أفلاطون- مع أنه تلميذه- في أمور كثيرة، أهمها إنكاره رجوع أصل الهيئة الاجتماعية إلى الحاجة الاقتصادية، وقوله بأن حب الاجتماع فطري في الإنسان؛ ولذا كان يحارب مبدأ أفلاطون القائل بتقييد حرية الفرد، وجعله تحت تصرف الحكومة، كما أنه يحارب فكرة الاشتراك في المُلْك التي قال بها أفلاطون في جمهوريته، ويقول: إن المُلْك الفردي إحدى غرائز البشر. ومن الغريب أن أرسطو هذا دافع عن الرق في مصلحة السعادة، حيث كان يسمى العبيد أدوات حية لا إرادة لها، وسيأتي الكلام عن ذلك.

أ- أفكار أفلاطون الاقتصادية:

يتم إستسقاء الأفكار الاقتصادية لأفلاطون من خلال كتابه الشهير "الجمهورية" أو ما يعرف "بالمدينة الفاضلة"، وبالرغم انها خيالية، إلا انها اشتملت على الكثير من الحقائق مثل: العدل أساس الملك، الفضيلة قوام الدولة، أساس الفضيلة التربية والتعليم، مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد، الحكم فن يحتاج الى خبراء مدربين. ويبدأ تحليله ببيان أصل الدولة، والذي يرجعه إلى العامل الاقتصادي، فهو يجادل بأن الدولة تنشأ لكون الفرد لا يستطيع أن يكفي نفسه بنفسه، لذلك يجتمع مع عدد من الأفراد حتى يستطيع كل منهم أن يشبع حاجات الآخرين، وتنبع من المجموعة التي تنشأ بهذه الطريقة ما يعرف بإسم الدولة. وعليه فإن الدولة تنشأ كضرورة اقتصادية.

يعرض أفلاطون أفكاره الاقتصادية لتنظيم الدولة من خلال النقاط التالية:

❖ ينادي أفلاطون بتطبيق نوع من تقسيم العمل في هذه والذي يعتبر أحد أفكاره البارزة فكل شخص يجب ان

يتخصص في مهنة واحدة وسبب ذلك يعود الى:

- انه لكل شخص مواهبه وكفاءته الخاصة بحيث تجعله مهيناً بطبيعته لعمل معين (اي ان تقسيم العمل قائم على عامل طبيعي).
- ان تخصص الأفراد يزيد من الانتاج كما ونوعاً.

❖ يتخذ أفلاطون من فكرة تقسيم العمل كوسيلة لتقسيم المجتمع إلى طبقات وعليه فقد أكد افلاطون على اهمية أن تخضع جميع الأنشطة الاقتصادية الى تنظيم دقيق وأول صور هذا التنظيم ان يقسم المجتمع الى ثلاث طبقات هي:

1_ طبقة الحكام (الفلاسفة): ومهمتها الحكم ووضع القوانين والعمل على احترامها ويشترط افلاطون ان يكون الحكام من بين الفلاسفة ودعى الى اهمية ابتعادهم عن حياة البذخ والترف، وتجريدهم من روابط الاسرة وشواغل الثروة عن طريق اخضاعهم الى حياة تنعدم فيها إمكانية تحقيق الملكية الخاصة، وتكوين العائلة ، وأن ذلك سيحررهم من أي دافع للاستغلال الاقتصادي وسيدفعهم إلى مستوى المسؤولية التي تقتضيها شؤون الحكم وتصريف أمور المجتمع.

2_ طبقة الجنود: ومهمتها الدفاع عن المدينة وتعيش حياة مشتركة وليس لديهم الحق في الملكية الخاصة وتكوين عائلات شأنهم في ذلك شأن طبقة الحكام.

3_ طبقة المنتجين: ومهمتها اشباع الحاجات المادية للمدينة ولهم الحق في الملكية الخاصة، وكذلك لهم الحق في الزواج وتكوين عائلات.

- ❖ نظر أفلاطون الى التجارة نظرة ريبة شأنه في ذلك شأن أكثر المفكرين القدماء الذين قدسوا مهنة الزراعة ونظروا الى باقي المهن ومنها التجارة والصناعة نظرة ازدراء واعتبروها نشاط غير طبيعي.
 - ❖ النقود لدى أفلاطون هي مجرد وسيلة لتبادل، ولهذا إذا إقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية وليست ذاتية (ليست من الذهب والفضة) وذلك كضمان لعدم إنحرافها عن تأدية وظيفتها الأساسية وهي تسهيل عملية التبادل.
 - ❖ وقف أفلاطون ضد الربا (الإقراض بفائدة)، حيث ينظر نظرة سلبية لوظيفة النقود كوسيلة لتراكم الثروة، فوقف ضد استخدام النقود لأغراض الإكتناز ومراكمة الربا من حيث أنه أمر غير أخلاقي.
- وتبرز أهمية افكار افلاطون الاقتصادية في ناحيتين هما:
- الأولى هي الأساس الاقتصادي لنشأة الدولة، فحاجة الافراد بعضهم للبعض الآخر تخلق نوعا من التضامن فيما بينهم.
 - الثانية ان تقسيم العمل عند افلاطون يمثل التيار الفكري الذي وصل ذروته على يد آدم سميث في القرن الثامن عشر.
- ب- أفكار أرسطو الاقتصادية:
- كان تلميذا لأفلاطون فتأثر بفلسفته في بداية عهده، ولكنه ما لبث ان اسس مدرسة باسمه وأصبح أستاذا للعائلة المالكة وبالأخص العائلة المقدونية، اما الوسط الاجتماعي الذي عاش فيه ارسطو فهو الوسط العبودي، وقد اختلف أرسطو عن أستاذه أفلاطون في أمور عديدة أهمها:
1. يرى أرسطو أن جمهورية أفلاطون غير قابلة للتطبيق وغير إنسانية وغير سعيدة وخاصة عدم إمكانية التملك بالنسبة للطبقة الحاكمة.
 2. أنا ارسطو ينحى منحاً منطقياً. وعلمياً في آرائه و أبحاثه ونظرياته على العكس من أفلاطون الخيالي والذي خلط بين السياسة والأخلاق. وقد جعل أفلاطون الأخلاق علماً أساسياً واعتبر أن السياسة فرع منها أما أرسطو فقد عكس الأمر إذ اعتبر أن السياسة هي الأساس وأن الأخلاق والاقتصاد وهما فرعان من السياسة.
 3. يؤكد أرسطو بأن أفضل أنواع الدول هي التي يشترك أفرادها فعلياً في إدارة شؤون البلاد في حين أن أفلاطون يؤمن بحكم الأقلية.
 4. في الوقت الذي ينادي أفلاطون بمساواة المرأة مع الرجل، فإن أرسطو اختلف عنه في ذلك.
- لقد سبق أرسطو ببعض أفكاره الاقتصادية غيره. من الباحثين في عصره. ويتميز فكر أرسطو الاقتصادي بحقيقتين:
- الأولى أنه تأثر بدرجة كبيرة فيما وصل إليه من نتائج بما يمثل مصالح بلده اليونان في عصره. ولذلك فقد كان موقفه من الرق ترجمة واضحة لمصالح الاقتصاد اليوناني القديم وبالأخص الفئات المستغلة (بكسر الغير). كما أنه حارب الفائدة لأنها تضر بمصالح اليونانيين (المستغلين)، ولذلك فإن الكثير من آرائه الاقتصادية جاءت من رجل عاش وكتب لطبقة من المثقفين المترفين الذين احتقروا العمل والسعي للكسب المادي، وأحب الفلاح لأنه يمدهم بالغذاء وكره المقرض الذي يستغلهم بما يجنيه من الفائدة.

– والثانية أن أرسطو قد أثر تأثيراً كبيراً في المفكرين الذين جاءوا في العصور اللاحقة وخاصة في العصور الوسطى سواء من الفلاسفة العرب أو رجال الدين المسيحيين، وخاصة توما الأكويني. وهو المنظر للكنيسة الكاثوليكية. إستند تحليل أرسطو في الإقتصاد على أساس وجود الحاجات و الرغبات الإنسانية وكيفية إشباعها. وبدأ أرسطو بتحليل الإقتصاد القائم على الإكتفاء الذاتي للعائلات، ثم أستطرد منه إلى فكرة تقسيم العمل والمقاضية والنقود ، وفيما يلي خلاصة أفكار أرسطو في مختلف الموضوعات الإقتصادية :

❖ **نظرية القيمة :** ميز أرسطو بين نوعين من القيمة لكل سلعة هما القيمة الإستعمالية والقيمة الإستبدالية. فالأولى تمثل مقدار الأهمية أو المنفعة التي يشعر بها الفرد نتيجة لاقتنائه سلعة معينة ، فقد يشعر الفرد بأن سلعه ما تنفعه كثيراً فيكون على استعداد لأن يدفع فيها ثمناً مرتفعاً، بينما هناك من يرى بأن هذه السلعة لا تفيده كثيراً وعندئذ لا يكون مستعداً لدفع نفس الثمن الذي دفعه الأول ، أما الثانية فهي مقدار ما يبادل بسلعة معينة مع السلع الأخرى ، أي ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة هذه السلعة بغيرها من تلك السلع، وفي ذات الصدد يرى أرسطو أن القيمة الإستعمالية تحقق الإستغلال المناسب للقيمة على عكس القيمة التبادلية.

❖ **مفهوم الإحتكار:** عرف أرسطو الإحتكار بأنه إنفراد بائع واحد لسلعة معينة في السوق، ولاحظ كيف أن المحتكر يستطيع فرض الثمن الذي يراه وكيف يمكن من خلاله أن يحقق أرباحاً طائلة، وكان أرسطو يدين الإحتكار والأسعار الإحتكارية إدانة تامة.

❖ **النقود ووظائفها:** يشير أرسطو - شأنه في ذلك شأن أفلاطون- إلى الحاجة إلى النقود من أجل تسهيل عملية تبادل السلع بسبب الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة، فالنقود - ومن خلال دورها في قياس الأشياء - تعتبر مقياساً جيداً للقيمة مما يسهل عملية المبادلة . حيث يشير في هذا الصدد إلى أن النقود أشبه بمقياس يعادل بين الأشياء عن طريق جعل الأشياء قابلة للقياس عموماً، فبلا تناسب بين الأشياء لا يمكن للمبادلة أن تتم ولا مبادلة بلا معادلة، ولا معادلة بلا قابلية للقياس. إلا أن نظرة أرسطو في النقود تختلف عن نظرة أفلاطون من جهتين أساسيتين:

- ففي الوقت الذي يقر به أرسطو على وظيفتي النقود المعروفتين، وهي وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيمة، فإنه يضيف وظيفة ثالثة لها وهي أداة لحفظ القيمة (مخزن للقيمة)، من خلال حفظ الثروة على شكل مدخرات، حيث يشير إلا أن النقود تلعب دوراً في تحقيق الأمان لمقتنئها، فبإقتنائها يمكن الحصول على ما نريد في المستقبل.

- أما بخصوص أساس قبول النقود في المعاملات. فيرى أرسطو أن النقود إنما تقبل بسبب القيمة التي تكون للمادة التي تصنع منها (الذهب والفضة)، على العكس من أفلاطون الذي يرى بأننا نقبلها لأن المجتمع قد اتفق عليها، وهذا لأن النقود يجب أن تكون مستقلة عن قيمتها الداتية.

❖ **نظريته في الفائدة:** في نظر أرسطو فإن النقود وجدت لتسهيل المبادلات وهذا إستخدامها الطبيعي، وأما إجراء المبادلات لمجرد المزيد والمزيد من النقود فهذا من قبيل الإقتناء غير الطبيعي، من هذا المنطلق يرى أرسطو أن الربا أمر منافي للطبيعة بالمطلق لأنه يعني الحصول على "نقود من النقود" في حين أن النقود يجب أن تكون غاية في حد ذاتها.

❖ الملكية : إنتقد أرسطو الأراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة، وإنشاء نظام الملكية الجماعية، ففي رأيه أن نظام الجماعي يؤدي إلى منازعات بين الأفراد بين الأفراد ، في حين أن نظام الملكية الخاصة يعتمد على حب كل فرد لذاته فيسعي كل فرد لتنمية ملكيته فيزيد الإنتاج . بعبارة أخرى فإن أرسطو نادي بأن تكون الملكية خاصة ولكن الإنتفاع بها عام، أي إستخدام الملكية الخاصة لصالح العام.